PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Ahram**
DATE:	**23-May-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**1,000,000**
TITLE :	**Price increases for drugs costing less than EGP 30 wil minimize pharmaceutical industry losses**
PAGE:	**07**
ARTICLE TYPE:	**Drug-Related News**
REPORTER:	**Essam El Dien Rady**

زيادة أسعار الأدوية التى تقل عن ٣٠ جنيها

وقف نزيف خسائر صناعة الدواء

تحقيق :عصام الدين راضى

فتح قرار مجلس الوزراء بزيادة اسعار الادوية التى يقل سعرها عن ٣٠ جنيها بنسبة ٢٠٪ الباب من جديد للجدل حول سوق الأدوية فى مصر فالحكومة تؤكد انها اتخذت القرار لتعاود الشركات المنتجة ، ومنها شركات قطاع الأعمال العام والخاصة ايضا ، الانتاج للأدوية التى توقفت عن تصنيعها لتعرضها لخسائر جراء ارتفاع سعر الدولار للخامات المستوردة ، والتى نستورد نحو ٩٥٪ منها ، وثبات سعر الأدوية منذ سنوات طويلة ، بينما تحفظ البعض على القرار واعتبره انحيازا للشركات الاجنبية والمصرية العاملة فى صناعة الادوية على حساب المواطن الفقير وأصحاب المعاشات ومصابى الامراض المزمنة .

الصحة : القرار تمت دراسته منذ فترة لمصلحة المرضى وإنقاذ شركات قطاع الأعمال

نقيب الصيادلة : تحريك الأسعار فى مصلحة المريض .. ويخدم ٧٠ ألف صيدلية

الحكومة أكدت أن القرار تم بعد دراسة متأنية حفاظا على المواطن البسيط ، وان الادوية التى تم تحريك اسعارها ثابتة منذ سنوات طويلة ، وان ثبات اسعار هذه الأدوية دفع الشركات المنتجة للتوقف عن انتاجها بسبب الخسارة التى يتعرضون لها ، مما الحق الضرر بالمريض ، كما ان بعض الشركات اغلقت ابوابها وسرحت العمالة بسبب الخسارة التى تعرضت لها من جراء رفض الحكومة قبل الآن تحريك الاسعار ، وان الحكومة لم يكن أمامها سوى هذا القرار من أجل انقاذ صناعة الادوية ، كما لم تنس الحكومة تأكيدها ان كل من يخالف تعبئة الزيادة التى اقرتها ، او يقوم بتحريك أسعار أدوية أخرى سيتعرض لاغلاق المنشأة المخالفة ، كما سيتم تشديد الرقابة على الصيدليات ورصد اى تجاوز .

إنقاذ الشركات من الإفلاس

فى البداية قال الدكتور خالد مجاهد ، المتحدث باسم وزارة الصحة، إن تحريك أسعار الأدوية التى يتراوح سعرها من جنيه إلى ٣٠ جنيها يمثل ٢٠٪ سيعمل على توافرها فى الأسواق بشكل كامل ولن تحدث أى أزمات، وان وزارة الصحة ومجلس الوزراء يدرسون هذا القرار منذ فترة طويلة مؤكدا ان هدف قرارالزيادة هو توفير جميع الأدوية منخفضة السعر التى كانت ناقصة فى السوق المحلية ، والتى كان البديل لها ادوية مستوردة مرتفعة الأسعار .

واكد المتحدث أن رفع أسعار الدواء، سيوفر جزءًا من العملة الصعبة وسينقذ شركات قطاع الأعمال المملوكة للدولة من الإفلاس.

وأشار إلى ان القرار يفرض على الشركات سرعة تنفيذ القرار الخاص بمنظومة تتبع الدواء ،الباركود،وذلك خلال عام ، مع مراقبة صارمة من قطاع الصيدلة لتنفيذ القرار ، كما يلزم الشركات بتوفير المستحضر بكميات تكفى السوق ، وإذا لم يتم الالتزام سيتم سحب ترخيص المستحضر من تداوله فى مصر .

وأوضح أن الأدوية التى تم رفع سعرها خلال الفترة القليلة الماضية قبل القرار ، سيتم احتساب نسبة الزيادة السابقة ، وسيتم بعدها إضافة ما يصل بالزيادة الاجمالية إلى ٢٠٪ بمعنى إذا كان هناك دواء زاد سعره ١٠٪ خلال الفترة الماضية، سيزيد بعد القرار بنسبة ١٠ ٪ فقط .

وشدد على ان هذا القرار سيتم تطبيقه بحسم ولن يسمح لأحد بتجاوز هذه الزيادة ، وسيتم تشديد الرقابة على الصيدليات ومحاسبة اى مستغل.

هاشم ريح الصيدلى

من جانبه قال الدكتور محيى الدين عبيد نقيب الصيادلة ان قرار مجلس الوزراء برفع أسعار الأدوية سيؤدى إلى رفع هامش ربح الصيدلى على جميع الأدوية التى تقرر زيادتها ، وذلك بما يناسب القانون ١٩٩ لعام ٢٠١٢، مؤكدا ان ذلك حق لجميع الصيادلة .

وأوضح أن هامش الربح سيرتفع لتلك الأدوية بعد رفع سعرها ، حيث سيكون ٢٥٪ للأدوية المصنعة محليا و١٨٪ للأدوية المستوردة ، مؤكدا أن تلك الزيادة جاءت بالاتفاق بين كل من وزارة الصحة ونقابة الصيادلة وغرفة صناعة الأدوية .

وشدد على أن القرار يصب فى مصلحة المريض المصرى الذى عانى فى الفترة الأخيرة عدم توافر هذه الأدوية ، واضطر إلى شراء بدائلها المستوردة ذات السعر المرتفع والجميع كان يعلم هذا .

وأضاف أن القرار يأتى محاولة صادقة لانقاذ صناعة الدواء المصرى التى كادت تتوقف بسبب الخسائر التى ترتبت على ارتفاع سعر صرف العملة الأجنبية التى عانينا منها خلال الفترة الماضية ، ومازالنا نعانى ، والتى تمثل ما يقرب من ٨٠٪ من مدخلات صناعة الدواء فى مصر .

وشدد نقيب الصيادلة على أن صيادلة مصر ينتظرون من وزارة الصحة والادارة المركزية للشئون الصيدلية إلزام شركات الأدوية التى زاد سعرها بتنفيذ القرار الوزارى رقم ٤٩٩ والذى ربط زيادة سعر الدواء بزيادة هامش الربح الذى تقدمه الشركات للصيدلى ، لافتا إلى أن تنفيذ هذا القرار يأتى بمثابة رفع الظلم الذى تتعرض له ما يقرب من ٧٠ ألف صيدلية منتشرة فى كل أرجاء مصر، وتمثل خط الدفاع الأول عن صحة المريض المصرى .

واشار إلى أن هامش ربح الصيدلى الذى تقدمه له الشركات منذ سنوات طويلة لم يزد ، رغم ازدياد الأعباء الواقعة على الصيدليات فى ظل ارتفاع الإيجارات والرواتب والمرافق المختلفة.

تضحية بالمريض

من جانبه اعتبر محمود فؤاد رئيس المركز المصرى للحق فى الدواء، أن الحكومة ضحت بالمريض من أجل أرباح شركات الأدوية التى لا تبحث سوى عن الكسب فقط ، واضاف أن قرار الحكومة جاء بنسب تصل إلى ٢٠٪ كحد أدنى وليس كحد اقصى ، ونتائج هذا القرار سيكون لها تأثير على مبدأ «الحق فى الدواء» كحق دستورى وقانونى .

واعتبر أن هذه الزيادة كانت متوقعة نظرا لارتباط صناعة الدواء باستيراد جميع مكوناتها من الأسواق الخارجية وتأثر ذلك بأسعار الصرف وهى مشكلة تعانى مصر منها من ثلاثين سنة كما انها ستعانى الفترات القادمة لاسباب معقدة ، ولكن لم نكن نتوقع ان تكون الزيادة بهذه النسبة وهذا العدد من الاصناف.

واضاف أن شركات الأدوية فى مصر تتعمد وقف خطوط انتاجها ، كما أن أزمة نقص الأدوية لن تكون الأخيرة وستتكرر قريبا لعدة اسباب منها : أن ٩٥٪ من مكونات صناعة الأدوية من الخارج وبذلك تتأثر بأسعار الصرف ، وعدم وجود قانون للتأمين الصحى الاجتماعى الشامل الذى سيؤدى لتقليل جزء كبير من الأزمة وعدم اقرار قانون هيئة الدواء العليا التى سوف تنظم كل مراحل صناعة الدواء ، وأيضا عدم وجود سياسات دوائية واضحة تعتمد على توفير الأدوية الحيوية وفق خريطة معروفة وواضحة للامراض تعتمد عليها وزارة الصحة لتوجيه شركات الدواء لتصنيع الأدوية المطلوبة مع توفير امتيازات لهذه الشركات .

وشدد على أنه لا يوجد لوائح واضحة لمعاقبة الشركات التى يثبت تواطؤها بحجة عدم وجود مكاسب فى الصنف ، ولابد من وجود لجان لتحريك الأسعار عندما تثبت الشركات تعرضها لخسارة فى انتاج صنف وفق أسعار المواد الخام فى العالم وهذه مسئولية الوزارة فهى المنوط بها حماية صحة المصريين .

واضاف هذا التخبط ادى لوجود نقص هائل لنحو ١٧٤٠ صنف دواء بالاسم التجارى منها نحو ٢٠٠ صنف فى غاية الاهمية للمريض وهذه الازمة تضرب بحقوق المواطنين منذ شهور طويلة الا ان الحكومه لم تدرس الاسباب الحقيقية ولكن اتجهت للحل الأسهل وهو رفع الأسعار ولم تراع أى بعد اجتماعى للفئات التى سوف تتضرر من جراء، مغبة هذا التطير الذى سوف يؤدى لانهيار جزء كبير من الحقوق الاقتصادية والصحة للذين المرضى خاصة فئة اصحاب المعاشات واصحاب الامراض المزمنة والاطفال لانهم سيكونون اكثر المتضررين .

وقال أن الحكومة لم تتخذ اى اجراء ضد الشركات التى ترفض سحب الأدوية التى انتهت صلاحيتها وتقوم النقابة العامة للصيادلة والمجتمع المدنى من شهور بحملات للقضاء على هذه الظاهرة ، كما ان قرار الحكومة سيرفع اكثر من ٦٨٠٠ صنف دواء بالأسواق مرة واحدة، وهى سابقة لم تحدث منذ عرفت مصر صناعة الدواء ١٩٣٤.

حيث إن مصر مسجل لديها نحو ١٣ الف مستحضر دوائى منها اكثر من ٨٥٠٠ صنف تحت ٣٠جنيها اى اكثر من ٧٢٪من اجمالى الاصناف المسجلة رسميا والزيادة التى اقرتها الحكومة تشمل عدة شرائح هى : الشريحة الأولى من جنيه واحد الى ١٠جنيهات وتضم نحو ٣٥٢٥صنفا واغلبها اصناف من انتاج الشركة القابضة للادوية .

الشريحة الثانية من ١٠ الى ٢٠ جنيها وتشمل نحو ٤٤٠٠ صنف وهى الفائمة التى تخص الشركات الخاصة والعامة معا ، وهى تشمل ادوية السكر والضغط والقلب والكلى .

الشريحة الثالثة من ٢٠الى ٣٠جنيها وتشمل ٣٧٤٢ صنفا وهى التى تخص منتجات الشركات الخاصة وتشمل ادوية الجهاز الهضمى والتنفسى وهى الشريحة الاكثر مبيعا لعام ٢٠١٥ بنحو ١١ مليار جنيه .

VANTAGE® COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET